

أرجع اقتصاديون تراجع المؤشر السعري أمس إلى أكثر من 100 نقطة إلى استمرار العوامل السلبية التي تضغط عليه من جهة وغياب المحفزات المطلوبة لخروج السوق من حالته الراهنة، من ناحية أخرى، وذلك في ظل أداء متذبذب ساهمت فيه المضاربات السريعة وعمليات جني الأرباح التي شملت طيفا واسعا من الأسهم، لاسيما الأسهم الصغيرة التي سيطرت على مجريات التداول في السوق خلال معظم الفترات. ولخص الاقتصاديون لـ «الأنباء» العوامل السلبية التي أدت لتراجع السوق في ترقب وانتظار من قبل المستثمرين إلى ما ستؤول إليه عملية تنظيم السوق وتطبيق اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال ومرور السوق بفترة انتقالية ضبابية بالنسبة للمستثمرين وهي تعتبر طبيعية نظرا لحداثة القوانين التي تتطلب بعض الوقت لتطبيقها والالتزام بها وقد أثرت هذه الفترة الانتقالية سلبا على أرقام التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن العوامل الخارجية التي تتمثل في ظهور بؤابر أزمة مالية عالمية جديدة، وجاءت تفاصيل أسباب تراجع البورصة أمس على النحو التالي:

كتب: محمود فاروق - أحمد يوسف

بعد أن فقد المؤشر العام أكثر من 100 نقطة أمس

اقتصاديون: البورصة تتراجع تحت وطأة هروب السيولة وغياب الدعم وانعدام الثقة



عمر الفوقية



ناصر المري



فهد الشريعان



نايف العنزي



ميثم الشخص

العنزي: البورصة مقبلة على عمليات تسييل

الشريعان: الشد والجذب أفقدا المستثمرين الثقة

الشخص: حركة السيولة ستتأثر بشكل كبير

الفوقية: السوق تفاعل مع عوامل خارجية وداخلية

المري: الاقتصاد يمر بمرحلة صعبة لغياب الدعم الحكومي

بداية أرجع المحلل المالي نايف العنزي أسباب تراجع البورصة إلى أكثر من 100 نقطة إلى ترقب وانتظار من قبل المستثمرين أفرادا ومؤسسات خاصة وحكومية إلى ما ستؤول إليه عملية تنظيم السوق وتطبيق اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال ومدى قدرة الشركات على الالتزام بالتطبيق وفق المواعيد المحددة من قبل هيئة أسواق المال فضلا عن مرور السوق بفترة انتقالية ضبابية بالنسبة للمستثمرين وهي تعتبر طبيعية نظرا لحداثة القوانين التي تتطلب بعض الوقت لتطبيقها والالتزام بها وقد أثرت هذه الفترة الانتقالية سلبا على أرقام التداول وأسعار الأسهم، حيث انحدر المعدل اليومي للقيمة المتداولة من 33 مليون دينار خلال الأشهر الـ 5 الأولى من عام 2011 إلى 16 مليون دينار منذ بداية يونيو 2011 وهذا دليل واضح على سياسة الترقب والانتظار مما يضر بالسوق ويدخله في حالة من الجمود ويعرض الأسهم القيادية التي لا تزال تشكل رافعة السوق لخطر الهبوط غير المبرر. وأكد العنزي أن السوق مقبل على تراجعات كبيرة خلال الفترة المقبلة خاصة بعدما تعرض للسقوط الحر وارتفعت القيمة التي تدل على مؤشر خطير لبيع الاستثمار أخذ البنوك المحلية لمخضات كبيرة أخرى للنصف الأول من العام الحالي كان شيئا غير متوقع الأمر الذي انعكس بالسلب على المتداولين وتفقهم بالقطاع المصرفي الذي يعد من أهم القطاعات الحيوية بالسوق، وتوقع أن تستمر مؤشرات السوق في الانخفاض وأن يسقط المؤشر السعري إلى 4000 نقطة خلال الفترة المقبلة.

عوامل سلبية

من جانب آخر، قال مدير عام شركة الاتحاد للوساطة المالية فهد الشريعان أن تراجع الشد الشديد الذي يشهده سوق الكويت للأوراق المالية حاليا دليل واضح على أن الأيام المقبلة ستكون «معمتة» مادامت لم تظهر أي محفزات إيجابية مطلوبة لخروج السوق من حالته الراهنة، لافتا إلى استمرار تعثر العديد من الشركات الاستثمارية وانضمامها إلى الشركات الموقوفة واستمرار حالة الشد والجذب بين هيئة أسواق المال وإدارة السوق وجميعها عوامل مؤثرة على أداء السوق اليومي.

وأضاف البورصة تراجعت تحت وطأة استمرار العوامل السلبية التي تضغط عليها في ظل الأداء المتذبذب الذي ساهمت فيه المضاربات السريعة وعمليات جني الأرباح التي شملت طيفا واسعا من الأسهم ولاسيما الأسهم الصغيرة التي سيطرت على مجريات التداول في السوق، مشيرا إلى أن السوق شهد هذا الأداء في ظل ترقب انتاب العديد من المتداولين وذلك إثر تأخر عدد كبير من الشركات المدرجة في الإعلان عن نتائجها المالية للنصف الأول وعليه فإن عوامل سلبية تداخلت بعضها ببعض مما أثرت سلبا على أداء وتداولات السوق.

مشادات رقابية من جهة أخرى قال الخبير الاقتصادي ميثم الشخص أن استمرار حالة عدم الثقة بين إدارة السوق والمتداولين في ظل المشادات بين الجهات المعنية في الرقابة على البورصة خاصة خلال الفترة الماضية عبر التصريحات الصحافية إثر ذلك بشكل كبير على حالة المتداولين النفسية، فضلا عن ظهور بؤابر أزمة مالية جديدة، الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من الخوف لدى جميع المتداولين وقدمهم على بيع أسهمهم حتى ولو كانت بخسارة وعليه فإن حركة السيولة في سوق الكويت للأوراق المالية ستتأثر بشكل كبير خلال الفترة



حالة من الترقب تسود البورصة

وصفة علاجية لخروج البورصة من نفق الأزمة الراهنة

وصف ناصر المري العلاج لخروج البورصة من نفق الأزمة الراهنة فيما يلي:

- إعادة استثمار من 25% من احتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة في الاقتصاد المحلي
- خصخصة القطاع العام وتمليك للشعب بطريقة عادلة وبما يكفل تكافؤ فرص الملكية وإتاحة توظيف أكبر للعمالة الوطنية.
- وضع حد أدنى للأجور يكفل العيش الكريم للأسر الكويتية.
- معالجة مشكلة القروض الاستهلاكية عن طريق شراء الدولة لهذه القروض، حيث انها المحرك الرئيسي للاقتصاد.

المقبلة بعد هروب المستثمرين من السوق. نشحات سلبية

من جانب آخر رأي الخبير الاقتصادي عمر الفوقية أن سوق الأوراق المالية السوقي جعلته للنشحات السلبية التي استفادها من الأخبار السلبية العالمية نتيجة لأزمى الديون الأمريكية والأوروبية، والتي لم تقابلها أي

وبالتالي فقد يكون هناك إرجاء للقرارات التي عادة ما يتخذها رؤساء مجلس الإدارة والتي من شأنها تحريك السوق. وإلى ذلك يشير الفوقية إلى أن استمرار انخفاض قيمة وحجم التداولات سيكون السمة السائدة إلى بداية شهر رمضان الكريم والذي ربما ستكون طبيعة التداولات مختلفة نوعا ما عن كل عام، اما بالإيجاب أو باستمرار وتيرة التداولات كما هي. وألح الفوقية على أن السوق يعكس طبيعة النشاط والتجاذبات في الفترة الحالية، حيث أن عدم وجود محفزات تنشيط من حجم وقيمة التداولات لها أيضا أثر سلبي تفاعل معه السوق وظهر هذه التفاعل بالصورة التي سجلها مؤشر السوق.

أوضاع سياسية العالم مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاقتصاد الأمريكي وأي خطر يهدد هذا الاقتصاد من شأنه أن يؤثر سلبا على نسق الاقتصاد العالمي. وقال أن البنوك الكويتية قادرة على مواجهة أي أزمات وهي متحطة وستظل في مأمن. وأوضحت مصادر مصرفية إلى أن توخي الحذر واجب وضرورة بقتضيتها الوقت الراهن لاسيما بعدما فوجئ العالم بأزمة 2008 التي مازال يعاني من تداعياتها. وتكررت أنه مهما كان حجم اكتشاف البنوك الكويتية على الأسواق الأوروبية أو الأمريكية فهي متحطة ولن تكون التداعيات وخيمة مقارنة ببنوك أخرى. وأشاروا إلى أن الأزمات المالية المتلاحقة ممكن وصفها بأحجار الدومينو، لافتين إلى أن منبع ذلك التساقط هو الاقتصاد الأمريكي بكل ما يحمله من تناقض بين السياسة النقدية والسياسة المالية. وتكرروا أن البنوك الكويتية لن تكون بمنأى عن حدوث أي خلل ولو كانت نسبتها بسيطة لأن استثماراتها الخارجية في غالبيتها في مؤسسات أميركية ما يعني أن اكتشاف هذه المؤسسات سيكسر تأثيرها على البنوك التي تعتبر عصب الاقتصاد الكويتي. ودعوا إلى ضرورة التأهب والتحوط أكثر وتفعيل إدارة المخاطر لتكون بمنأى عن استعمال ناقوس الخطر.

● منى الدفيهي

خبيران: المضاربون وأزمة الديون في منطقة اليورو وأميركا وراء ما يحدث بالسوق

كونا: رأى خبيران اقتصاديان أن العمليات المضاربية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية هما السبب في الانخفاض القوي الذي شهده سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) في بداية جلسات الأسبوع أمس. وقالوا في لقاءين منفصلين مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن ذلك انعكس في حالتي المؤشرين السعري الذي هوى بأكثر من 100 نقطة والوزني الذي فقد 7,22 نقاط ما ينسب بانخفاضات أخرى قد يشهدها السوق.

وأوضحا أن كثيرا من الشركات المدرجة في البورصة لها ارتباطات في الأسواق العالمية مباشرة أو غير مباشرة ما قد يؤثر على نشاطاتها هناك وينعكس ذلك بالتالي عبر مخاوفها في السوق أو عزوف محافظها أو صناديقها عن الولوج في أي أوامر شرائية أو بيعية لئلا تتكبد خسائر تزيد من تفاقم التزاماتها.

وقال الاقتصادي محمد النقي إن تداعيات الأزمات المالية العالمية مازالت تلقي بظلالها على الكيانات والمؤسسات الضعيفة ومنها بعض الشركات المدرجة في بورصة الكويت «لم تقدم تعاونا كاملا لمساهميها في كشف حقيقة وضعها المالي».

وأضاف النقي أن هذا الأمر عكسته الحالة المتردية التي وصلت بالسوق الكويتي إلى هذه المرحلة التي كبدت كثيرا من المستثمرين خسائر كبيرة.

وتوقع أن تستمر الحالة المتردية على حالها إلى ما بعد انقضاء شهر رمضان المبارك وعودة المواطنين من اجازاتهم الصيفية حيث عادة ما تأخذ الشركات قسطا من الراحة في تلك الفترة لتحديد وجهات استثماراتها الجديدة «ما لم تتضح صورة هذه الشركات بأن تعدل أوضاعها وتفصح عن خططها المستقبلية وتكشف عن عدم التزامها بالشفافية».

ودعا الجهات المعنية وخصوصا وزارة التجارة والصناعة وغرفة التجارة واتحاد الشركات الاستثمارية وصناع السوق إلى ضرورة أخذ إجراءاتها في مثل هذه الظروف منعا لعواقب التأثير النفسي على المستثمرين وللحيلولة دون التأثير على سمعة الاقتصاد الكويتي الذي ينشد دائما استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

من جانبه قال الاقتصادي عدنان الدليمي إن بورصة الكويت تتعرض في الوقت الراهن إلى ضغوطات متعددة من فئات محددة من أجل ارغام جهات حكومية على التدخل لضخ سيولة وتنقذ شركاتهم المتعثرة ورأى انه «من غير المعقول أن تحقق بنوك قيادية في السوق نموًا ملحوظًا ويكون الهبوط القوي غير مبرر».

وتوقع الدليمي أن يكون هناك «تدخل حكومي قد يعيد الأمر إلى حالة التوازن التي كان يسير عليها السوق وهو ما ترغب فيه كثير من الشركات ومنها ما تحتاج فعلا إلى ضخ السيولة النهوض من كبوتها وأخرى من تطمع في كسب مزيد من الأرباح بأية طريقة».

كما توقع أن تتأثر بعض الشركات القيادية في السوق من حالات التراجع التي يمتد بها السوق خلال جلسات الأسبوع الذي لن يختلف كثيرا عن الأسبوع الماضي الا اذا طرأت محفزات إيجابية جديدة تعيد نموات التداولات إلى ما كانت عليه خصوصا في قيم التداولات.



الخطوط الوطنية watania airways

شركة الخطوط الوطنية الكويتية (ش.م.ك)

إعلان تذكيري

دعوة لحضور

اجتماع الجمعية العامة غير العادية (المؤجل)

يدعو مجلس إدارة شركة الخطوط الوطنية الكويتية (ش.م.ك) السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية (المؤجل)، والذي تقرر عقده في تمام الساعة 11:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2011/07/26، وذلك بمقر الشركة الرئيسي - بمطار الكويت الدولي

(مواقف السيارات)، للنظر في البنود المدرجة بجدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

1- النظر في مستقبلية الشركة.

يرجى من السادة المساهمين أو وكلائهم مراجعة:

الشركة الكويتية للمقاصة

ومقرها شارع الخليج العربي - برج أحمد (الدور الخامس)

لاستلام بطاقات الحضور

هاتف رقم 22464565 ، 22464585